



في ندوة الاتحاد العام لعمال الكويت نواب ونقابيون: القانون الجديد سيخدم الحركة النقابية ومنتسبيها

كتب: فتحي نورالدين

نظم الاتحاد العام لعمال الكويت يوم الاثنين الموافق 2015/12/21 ندوة نقابية حول «قانون التنظيم النقابي الجديد» بحضور النائبين عادل الخرايفي وحمود الحمدان وعدد كبير من أعضاء النقابات في مختلف القطاعات الحكومي والنفطي والخاص إضافة الى ممثلين عن الحركة الشعبية الوطنية ونقابة العاملين في عقود شركة نفط الكويت.

وأوضح ان القانون سيجد من يسانده ومن يعارضه تحت قبة البرلمان وهذا امر طبيعي لان هناك نواب ينادون بهيمنة الحكومة وآخرين ينادون بمزيد من الحريات، ولكن لا بد من احترام الرأي الآخر لافتاً الى انه يتفق مع بعض محاور القانون حيث انه ضد التعيين وهيمنة أي سلطة حكومية على الهيئات أو النقابات.

وحول تسريح العمالة الوطنية من القطاع الخاص قال الخرايفي: إن هذا الأمر يتوقف على عقود القطاع الخاص مع الجهات الحكومية والملزم بفترة محددة لإنجاز المشروع الذي تصبح الشركة بعد انتهائه ليست في حاجة إلى هذه العمالة وهذا امر طبيعي مضافاً: ان الموضوع يرجع أولاً وأخيراً الى العقد بين التاجر والمؤسسة والعقد بين التاجر والموظف، لذا فالامر المهم هنا ان نتحرك لتصحيح هذه العقود والضمانات الواردة بها، كون حقوق العمالة مرتبطة بعقد العامل مع الجهة الحكومية. وأضاف: ان الحكومة لا تستطيع تعيين جميع المواطنين، وعلى القطاع الخاص ان يوفر فرصة عمل مستمرة للموظف وهذه هي المعادلة الصعبة

بداية أعلن النائب عادل الخرايفي خلال كلمته في الندوة عن تبنيه قانون التنظيم النقابي الجديد، مشيراً إلى انه اطلع على بعض محاوره ووصوله الى مجلس الامة للمناقشة هو امر صحي، لافتاً الى ان الاختلاف داخل المجلس لا بد ان يكون راقياً وفي النهاية يؤخذ برأي الأغلبية وهذه هي الديمقراطية التي ننشدها.

